

قالت جماعة حقوقية مغربية بارزة ان الاصلاحات الدستورية التي وضعها العاهل المغربي الملك محمد السادس ستحمي حقوق الانسان بشكل أفضل لكنها لن تستقيم الا اذا اعتذرت الدولة عن انتهاكات سابقة وحاسبت المسؤولين عنها.

ودعت الجمعية المغربية لحقوق الانسان أيضا الى الفصل بين السلطات لمنع تدخل الصفوة في القصر الملكي في قضايا الامن الداخلية وفي عمل السلطة القضائية.

وقالت خديجة رياضي رئيسة الجمعية في مقابلة مع رويترز انه بدون هذه الاجراءات سيكرر المغرب "محاولات فاشلة سابقة" لتجاوز حقبة سوداء لانتهاك حقوق الانسان.

ومن المتوقع ان يسلم الملك محمد وهو حليف قوي للغرب بعض سلطاته لمسؤولين منتخبين بموجب دستور وافق عليه المغاربة خلال استفتاء اجري في وقت سابق من الشهر.

لكن العاهل المغربي (47 عاما) سيكون له القول الفصل في القرارات الاستراتيجية وسيؤسس هيئة القضاء ومجلس الامن القومي المغربي الذي تشكل حديثا.

وقالت خديجة رياضي التي ترأس أكبر جمعية مستقلة لحقوق الانسان في المغرب في المقابلة "ما أضيف الى الدستور الجديد هو ارتقاء بحقوق الانسان عن دستور عام 1996".

ولاحظت تأكيذا على المساواة بين الجنسين ومنع التعذيب والاعتقالات التعسفية والاعتراف باللغة الامازيغية التي يتحدث بها البربر.

وقالت "لكن هذا لا يضمن قيام دولة قانون ولا يحترم حق الناس في تقرير المصير لانه يبغي الكثير من السلطات في يدي الملك ويجعله فوق المحاسبة".

وتابعت "الحصانة مسألة هامة.. سيكون من الصعب ان يؤمن أحد بالعملية الجديدة بينما يظل في السلطة مسؤولون يتحملون مسؤولية انتهاكات سابقة لحقوق الانسان".

وقال ادريس اليازمي الذي يرأس مجلس حقوق الانسان المغربي الذي شكله العاهل المغربي هذا العام ان المجلس يعتزم تنظيم ورش عمل لتوعية العاملين في أجهزة تطبيق القانون وغيرهم من الموظفين في القطاع العام بحماية الحقوق طبقا للدستور الجديد.

وشكل الملك محمد السادس عام 2004 لجنة للتحقيق في انتهاك قوات الامن لحقوق الانسان

في الفترة بين الاستقلال عام 1956 وعام 1999 وذلك لدى توليه عرش المغرب بعد وفاة والده الملك الحسن الثاني الذي حكم البلاد بقبضة من حديد 38 عاما.

ولم يتح لهيئة الانصاف والمصالحة تحقيق العدالة للضحايا الذين حصلوا على تعويضات وسمح لهم بالحديث عن محنتهم لكن دون الكشف عن اسماء المسؤولين.

غير أن الهيئة أوصت بمجموعة من الاصلاحات لضمان عدم حدوث هذه الانتهاكات مجددا وأمر الملك مجلس حقوق الانسان المغربي بمتابعة هذه القضايا

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 19/07/2011

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com